

تقرير عن أخلاقيات البحث العلمي

وتطبيقاتها على مشروع بحثي في مجال حوكمة المشاريع

عنوان البحث محل التطبيق:

"أثر تطبيق أبعاد حوكمة المشاريع على الأداء الكلي للمشاريع الرأسمالية: دراسة كمية على عينة من القطاع الحكومي السعودي"

إعداد الطالب:

متعب بدر المطيري

الرقم الجامعي: ٢٣٢٠٠١٨٠٨

إشراف:

د. الفیصل عبدالحمید

د. فايز جراد

عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

الفصل الدراسي

الثاني

يُعد البحث العلمي العمود الفقري للتقدم المعرفي والتنمية المستدامة في المجتمعات الحديثة، إذ يقوم على مبادئ منهجية صارمة تستند إلى منظومة أخلاقية متكاملة تحفظ نزاهة العملية البحثية ومصداقية نتائجها. وتُعرّف أخلاقيات البحث العلمي بأنها "مجموعة القواعد والمعايير التي تحكم سلوك الباحث وتميّز بين ما هو مقبول وما هو مرفوض في الممارسة البحثية" (Resnik, ٢٠١١). كما تصفها الجمعية الأمريكية لعلم النفس بأنها منظومة من المبادئ الجوهرية الخمسة المتمثلة في: تحقيق المنفعة و عدم الإضرار، والأمانة والمسؤولية، والنزاهة، والعدالة، واحترام حقوق الإنسان وكرامته (American Psychological Association [APA], ٢٠١٧).

ويؤكد دليل أخلاقيات البحث العلمي الصادر عن جامعة الملك خالد أن الالتزام الأخلاقي يمثل "حجر الأساس في بناء الثقة بين الباحث والمجتمع العلمي، ويصون البحث من الانحراف عن مساره العلمي السليم" (جامعة الملك خالد، د.ت.). وفي السياق السعودي الراهن، تكتسب هذه الأخلاقيات أهمية مضاعفة في ظل التحول الاستراتيجي الذي تشهده المملكة من خلال رؤية ٢٠٣٠، حيث تتعاظم الحاجة إلى بحوث تطبيقية تستند إلى بيانات موثوقة لدعم اتخاذ القرار في القطاعات الحيوية، ومنها قطاع المشاريع الرأسمالية الحكومية.

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل علمي لمبادئ أخلاقيات البحث العلمي والقضايا المرتبطة بها، مع تطبيق هذه المبادئ على المشروع البحثي للباحث المعنون: "أثر تطبيق أبعاد حوكمة المشاريع على الأداء الكلي للمشاريع الرأسمالية: دراسة كمية على عينة من القطاع الحكومي السعودي". ويسعى التقرير إلى إبراز كيفية ترجمة المبادئ الأخلاقية النظرية إلى ممارسات عملية ملموسة خلال مراحل البحث المختلفة، بدءاً من تصميم أداة الدراسة، مروراً بجمع البيانات من الموظفين الحكوميين، وانتهاءً بعرض النتائج ومناقشتها بأمانة وموضوعية.

١. أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تتبع أهمية أخلاقيات البحث العلمي من كونها الإطار الضامن لمصداقية النتائج البحثية وموثوقيتها أمام المجتمع العلمي والممارسين. ويحدد ريسنيك (Resnik, ٢٠١١) ستة مبررات جوهرية تؤكد ضرورة الالتزام الأخلاقي في البحث، يمكن إجمالها في الآتي: أولاً، تعزيز الأهداف الأساسية للبحث المتمثلة في إنتاج المعرفة وتجنب الأخطاء؛ ثانياً، دعم القيم الجوهرية للعمل التعاوني كالثقة والمساءلة والاحترام؛ ثالثاً، ضمان مساءلة الباحثين أمام الجمهور؛ رابعاً، تعزيز الدعم العام والتمويل للبحث العلمي؛ خامساً، صون القيم الأخلاقية والاجتماعية كالعدالة وحقوق الإنسان؛ سادساً، تجنب الأضرار التي قد تلحق بالمشاركين أو المجتمع.

وعلى صعيد جودة النتائج، يرتبط الالتزام الأخلاقي ارتباطاً وثيقاً بمصداقية البحث العلمي. فقد أظهر تقرير بيلمونت (Belmont Report, ١٩٧٩) أن المبادئ الأخلاقية الثلاثة الجوهرية -احترام الأشخاص، وتحقيق المنفعة، والعدالة- تشكل المرتكز الذي تُبنى عليه ثقة المجتمع في النتائج البحثية. وفي غياب هذه المبادئ، تفقد البيانات قيمتها العلمية ويصبح البحث أداة للضرر بدلاً من أن يكون أداة للمعرفة. كما يبرز مكتب نزاهة البحث (ORI, n.d.) أن سوء السلوك البحثي -سواء بالتفريق أو التحريف أو الانتحال- يؤدي إلى انحراف المعرفة العلمية ويهدد الموارد العامة المخصصة للبحث.

ويتجاوز دور الأخلاقيات البعد الفردي ليصل إلى البعد المجتمعي؛ إذ تحمي هذه الأخلاقيات الفئات الضعيفة من الاستغلال، وتضمن خصوصية المشاركين، وتمنع تسرب المعلومات الحساسة. وفي السياق التطبيقي لبحث الطالب الحالي، تكتسب هذه الحماية أهمية خاصة، لأن الدراسة تتعامل مع موظفين حكوميين قد يكشفون عن معلومات حساسة بشأن أداء المشاريع الرأسمالية الكبرى، مما يستوجب التزاماً أخلاقياً مشدداً يضمن عدم تعرضهم لأي ضرر مهني نتيجة مشاركتهم في الدراسة.

٢. المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تستند أخلاقيات البحث العلمي إلى منظومة من المبادئ الأساسية التي تشكل مرجعية إلزامية للباحثين في جميع المجالات. وتعرض الفقرات التالية أربعة من أبرز هذه المبادئ مع تقديم أمثلة تطبيقية مرتبطة بموضوع بحث الطالب في حوكمة المشاريع الرأسمالية.

٢,١ الأمانة العلمية (Honesty)

يُعرّف مبدأ الأمانة العلمية بأنه التزام الباحث بالصدق التام في جميع مراحل البحث، بدءاً من جمع البيانات وتحليلها، مروراً بعرض النتائج، وانتهاءً بنشرها، دون أي تليفق أو تحريف أو تضليل (Resnik, ٢٠١١). كما يؤكد دليل APA السابع أن الأمانة تشمل أيضاً الإفصاح الصريح عن مصادر التمويل والمساهمين في البحث (APA, ٢٠١٧).

مثال تطبيقي: في بحث الطالب حول حوكمة المشاريع، تتجلى الأمانة العلمية في الإفصاح الكامل عن جميع استجابات أفراد العينة دون استبعاد أي استجابة لمجرد أنها لا تدعم الفرضيات المُختبرة. فإذا أظهرت بعض الاستجابات أن بُعد "الشفافية" لا يرتبط معنوياً بالأداء الكلي للمشروع -خلافًا للفرضية- فإن الأمانة العلمية تستوجب الإبلاغ عن هذه النتيجة كما هي، وعدم استبعادها أو إخفائها.

٢,٢ النزاهة الموضوعية (Objectivity)

تشير الموضوعية إلى التزام الباحث بالنزاهة في تصميم البحث وتحليل البيانات وتفسير النتائج، مع الابتعاد عن أي تحيز شخصي أو مهني أو مؤسسي قد يؤثر على مسار البحث (Resnik, ٢٠١١). ويتطلب هذا المبدأ الإفصاح عن أي تضارب محتمل في المصالح قد يؤثر على مصداقية البحث.

مثال تطبيقي: عند تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بأداء المشاريع الرأسمالية، يجب على الباحث استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة (مثل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد الحوكمة الأربعة) دون انتقاء انتقائي للأساليب التي تدعم نتيجة مسبقة. كذلك يجب عدم التأثير بأي علاقة شخصية بالجهات الحكومية المدروسة عند تفسير النتائج.

٢,٣ السرية (Confidentiality)

تُعرّف السرية بأنها التزام الباحث بحماية المعلومات الشخصية والحساسة للمشاركين في البحث، وعدم الإفصاح عنها إلا في الحدود التي يسمح بها المشارك أو يقتضيها القانون (APA, ٢٠١٧). وتشمل هذه الحماية بيانات الهوية والمعلومات المهنية والإجابات الفردية للاستبانة.

مثال تطبيقي: في بحث الطالب، يلتزم الباحث بعدم الإفصاح عن أسماء الجهات الحكومية المدروسة أو أسماء الموظفين المشاركين، ويستخدم رموزاً بديلة (مثل "الجهة أ"، "الجهة ب") عند عرض النتائج. كما يلتزم بتخزين الاستبانة الإلكترونية في حسابات محمية بكلمات سر قوية ومشفرة، وعدم مشاركة البيانات الخام مع أي طرف ثالث دون موافقة كتابية صريحة.

٢,٤ الموافقة المستنيرة (Informed Consent)

تُعد الموافقة المستنيرة من أهم مبادئ أخلاقيات البحث، وتعني حق المشاركين في معرفة طبيعة البحث وأهدافه والمخاطر المحتملة قبل اتخاذ قرار طوعي بالمشاركة (Belmont Report, ١٩٧٩). ويجب أن تتضمن الموافقة المستنيرة معلومات واضحة عن الغرض من البحث، وما هو مطلوب من المشارك، وحقه في الانسحاب في أي وقت دون عواقب.

مثال تطبيقي: في الاستبانة الإلكترونية الموجهة للموظفين الحكوميين، يجب أن تبدأ الاستبانة بصفحة تمهيدية توضح أهداف الدراسة، والمدة التقريبية للإجابة، وضمان السرية، وحق المشارك في الانسحاب في أي مرحلة دون أي تبعات وظيفية. ولا يُسمح بالانتقال إلى أسئلة الاستبانة إلا بعد ضغط المشارك على زر "أوافق على المشاركة طوعاً".

٣. القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

على الرغم من وضوح المبادئ الأخلاقية، تظل هناك قضايا متعددة قد يقع الباحث في خطئها بقصد أو دون قصد. وتستعرض هذه الفقرات أبرز خمس قضايا أخلاقية مع تقديم أمثلة افتراضية مرتبطة ببحث الطالب.

٣,١ الانتحال العلمي (Plagiarism)

يُعرّف الانتحال العلمي بأنه "تبنى أفكار أو عمليات أو نتائج أو كلمات شخص آخر دون الإشارة المناسبة إلى المصدر" (Office of Research Integrity [ORI], n.d). ويشمل الانتحال نسخ النصوص حرفياً، أو إعادة صياغة أفكار الآخرين دون توثيق، أو حتى الانتحال الذاتي بإعادة استخدام نصوص من أبحاث سابقة للباحث نفسه دون إشارة.

مثال افتراضي: لو نسخ الباحث تعريف "حوكمة المشاريع" حرفياً من معيار ISO ٢١٥٠٠:٢٠٢١ دون الإشارة إلى المصدر، فإنه يُعد منتحلاً علمياً حتى لو كانت المعلومة صحيحة. والصيغة الأخلاقية الصحيحة هي الاقتباس الحرفي بين علامات تنصيص مع ذكر المصدر والصفحة وفق نمط APA السابع، أو إعادة الصياغة مع الإشارة الكاملة للمصدر.

٣,٢ تزوير وتلفيق البيانات (Fabrication & Falsification)

يُعرّف مكتب نزاهة البحث (ORI, n.d) التلفيق بأنه "اختلاق البيانات أو النتائج وتقديمها كأنها حقيقية"، أما التحريف فهو "التلاعب بمواد البحث أو المعدات أو العمليات، أو تغيير البيانات بحذف أو إضافة ما يؤدي إلى تشويه النتائج". وتُعتبر هاتان القضيتان من أخطر صور سوء السلوك البحثي.

مثال افتراضي: لو افتقد الباحث إلى عدد كافٍ من الاستجابات (مثلاً ٨٠ استبانة فقط من أصل ٢٠٠ مستهدفة)، ولجأ إلى تعبئة استبانات وهمية بنفسه لتكتمل العينة، فإنه يرتكب تلفيقاً صريحاً. أما إذا قام بتعديل بعض الاستجابات لجعلها متسقة مع فرضياته، فإنه يرتكب تحريفاً. وكلاهما يؤدي إلى بطلان نتائج البحث وقد يُعرّض الباحث للعقوبات الأكاديمية والمهنية.

٣,٣ التحيز (Bias)

يُعرّف التحيز بأنه أي عامل يؤدي إلى انحراف منهجي في تصميم البحث أو جمع البيانات أو تحليلها أو تفسيرها، مما يؤدي إلى نتائج غير صحيحة (Resnik, ٢٠١١). ويشمل التحيز أنواعاً متعددة، أبرزها: تحيز الاختيار (Selection Bias)، وتحيز التأكيد (Confirmation Bias)، وتحيز عدم الاستجابة (Non-response Bias).

مثال افتراضي: لو اختار الباحث عينة دراسته فقط من المشاريع الحكومية الناجحة المعروفة بحوكمتها الجيدة، وأهمّل المشاريع المتعثرة، فإنه يقع في تحيز الاختيار. وستُظهر النتائج علاقة إيجابية مبالغ فيها بين أبعاد الحوكمة والأداء، وهو ما يُضلل صانعي القرار. ولتجنب ذلك، يجب اختيار عينة متنوعة تشمل مشاريع بأداء متباين.

٣,٤ انتهاك الخصوصية (Privacy Violation)

يُقصد بانتهاك الخصوصية كشف المعلومات الشخصية أو المهنية للمشاركين دون موافقتهم، أو استخدام هذه المعلومات لأغراض لم تُذكر في الموافقة المستنيرة (APA, ٢٠١٧). ويُعد هذا الانتهاك أكثر خطورة في البحوث التي تتناول جهات حكومية أو موظفين يمكن التعرف عليهم بسهولة.

مثال افتراضي: لو نشر الباحث في تقريره عبارة مثل: "أحد مديري المشاريع في وزارة الإسكان أفاد بأن لجنة التوجيه لا تتعقد بانتظام"، فإنه يُعرّض هذا الموظف لخطر الكشف عن هويته نظراً لقلّة عدد مديري المشاريع في الوزارة. والصيغة الأخلاقية البديلة هي: "أفاد أحد المشاركين من القطاع الحكومي بضعف انتظام انعقاد لجان التوجيه".

٣,٥ تضارب المصالح (Conflict of Interest)

يحدث تضارب المصالح عندما يكون للباحث مصلحة شخصية أو مالية أو مهنية قد تُؤثر -أو يُتصوّر أنها تُؤثر- على موضوعيته في إجراء البحث (Resnik, ٢٠١١). ويستوجب هذا الموقف الإفصاح الصريح عن هذه المصلحة قبل بدء البحث.

مثال افتراضي: لو كان الباحث يعمل حالياً في إحدى الجهات الحكومية التي تشملها عينة دراسته، فإن هناك احتمالاً لتضارب المصالح؛ إذ قد يُؤثر ولاؤه المهني لجهته على موضوعيته في عرض ضعف الحوكمة فيها. والممارسة الأخلاقية تستوجب الإفصاح عن هذه العلاقة في قسم منهجية البحث، واتخاذ تدابير مثل استبعاد جهته من العينة أو إخضاع التحليل لمراجعة خارجية مستقلة.

٤. القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

تتعدد الجهات والمعايير التي تُنظّم العملية البحثية على المستويين الدولي والمحلي، وتشكّل معاً منظومة متكاملة لضمان الالتزام الأخلاقي. ومن أبرز هذه القواعد ما يلي:

٤,١ لجان أخلاقيات البحث (Institutional Review Boards - IRB)

لجان أخلاقيات البحث هي هيئات مستقلة تُنشأ داخل المؤسسات الأكاديمية والبحثية لمراجعة المشاريع البحثية التي تتضمن مشاركين بشراً، والتأكد من توافقها مع المعايير الأخلاقية قبل الموافقة على تنفيذها. وقد أسست هذه اللجان استناداً إلى توصيات تقرير بيلمونت (Belmont Report, ١٩٧٩) الذي وضع المبادئ الثلاثة الجوهرية: احترام الأشخاص، وتحقيق المنفعة، والعدالة.

تشمل صلاحيات لجان IRB: الموافقة على المشاريع البحثية، أو طلب تعديلها قبل الموافقة، أو رفضها إذا لم تستوفِ المعايير الأخلاقية. كما تراقب هذه اللجان تنفيذ البحث بعد الموافقة لضمان الالتزام بالخطة المعتمدة (Belmont Report, ١٩٧٩).

٤,٢ اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية (NCBE) في السياق السعودي

تُعد اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية -التابعة لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (KACST)- المرجعية الرسمية لأخلاقيات البحث العلمي في المملكة العربية السعودية. وتتولى اللجنة وضع الأنظمة والضوابط المتعلقة بأخلاقيات البحث، ومنح الموافقات للمشاريع البحثية على المستوى الوطني (اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية، د.ت.).

٤,٣ دليل APA السابع لأخلاقيات البحث

يُعد الدليل الصادر عن الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA, ٢٠١٧) المرجع الأكثر استخداماً على المستوى الدولي في توثيق المراجع وضبط أخلاقيات البحث في العلوم الاجتماعية والإدارية. ويرتكز الدليل على خمسة مبادئ عامة: (١) تحقيق المنفعة وعدم

الإضرار (Beneficence and Nonmaleficence) ٢، (الأمانة والمسؤولية) ٣، (Fidelity and Responsibility) النزاهة (Integrity) ٤، (العدالة) ٥، (Justice) احترام حقوق الإنسان وكرامته (Respect for People's Rights and Dignity).

٤، ٤ المعايير الدولية ISO ذات الصلة

تتضمن منظومة المعايير الدولية معايير مهمة ذات صلة بحوكمة البحث والمشاريع، أبرزها معيار ISO ٢١٥٠٠:٢٠٢١ الخاص بإدارة المشاريع والبرامج والمحافظة، ومعيار ISO ٣١٠٠٠:٢٠١٨ الخاص بإدارة المخاطر (International Organization for Standardization [ISO], ٢٠١٨, ٢٠٢١). وتكتسب هذه المعايير أهمية خاصة في بحث الطالب الحالي، حيث تُشكل مرجعية لقياس أبعاد حوكمة المشاريع.

٥. التطبيق العملي على موضوع البحث

يُعد هذا الجزء جوهر التقرير وأهم أقسامه، إذ ينتقل من العرض النظري إلى التطبيق الفعلي للمبادئ الأخلاقية على المشروع البحثي للباحث: "أثر تطبيق أبعاد حوكمة المشاريع على الأداء الكلي للمشاريع الرأسمالية: دراسة كمية على عينة من القطاع الحكومي السعودي". وفيما يلي تحليل تطبيقي مفصّل يوضح كيفية الالتزام الأخلاقي في كل مرحلة من مراحل البحث.

٥، ١ الموافقة المستنيرة وآلية جمع البيانات

تعتمد الدراسة على استبانة إلكترونية تُوزَّع على مديري ومنسقي المشاريع في الجهات الحكومية السعودية. ولضمان الموافقة المستنيرة، تتضمن الصفحة الأولى من الاستبانة: (أ) عنوان الدراسة وأهدافها بوضوح؛ (ب) اسم الباحث ومعلومات التواصل به ومع المشرف الأكاديمي؛ (ج) المدة المتوقعة لتعبئة الاستبانة (تقدَّر بـ ١٠-١٥ دقيقة)؛ (د) تأكيد على أن المشاركة طوعية تماماً، وأن للمشاركة حق الانسحاب في أي مرحلة دون أي تبعات؛ (هـ) تأكيد على سرية البيانات وعدم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي. ولا يمكن المشارك من الانتقال إلى أسئلة الاستبانة إلا بعد الضغط على زر "وافق على المشاركة طوعاً"، وذلك التزاماً بمبدأ الموافقة المستنيرة وفق ما نص عليه تقرير بيلمونت (Belmont Report, ١٩٧٩) ودليل APA السابع (٢٠١٧, APA).

٥، ٢ ضمان السرية وحماية البيانات

نظراً لحساسية المعلومات المتعلقة بأداء المشاريع الرأسمالية الحكومية، تطبّق الدراسة عدة آليات لضمان السرية والخصوصية: أولاً، استخدام منصة استبيان آمنة (مثل Google Forms أو Microsoft Forms) مع تفعيل خاصية عدم جمع رسائل البريد الإلكتروني وعناوين IP. ثانياً، عدم طلب أي بيانات تعريف شخصية (الاسم، البريد، رقم الموظف). ثالثاً، عرض النتائج بصورة إجمالية فقط، دون الإشارة إلى جهة حكومية بعينها أو مشروع رأسمالي محدد. رابعاً، ترميز الجهات الحكومية المدروسة (مثل: الجهة الحكومية أ، ب، ج) عند عرض المقارنات. خامساً، تخزين البيانات الخام على وسيلة تخزين مشفرة محمية بكلمة سر، والاحتفاظ بها لمدة لا تتجاوز خمس سنوات وفق المعايير الأكاديمية ثم إتلافها.

٥، ٣ تجنب الانتحال والتوثيق العلمي السليم

يلتزم الباحث بمنظومة متكاملة لتجنب الانتحال العلمي تشمل: (أ) استخدام برامج كشف الانتحال مثل Turnitin و iThenticate قبل تسليم البحث، مع استهداف نسبة تشابه لا تتجاوز ١٥%؛ (ب) توثيق جميع المصادر وفق نمط APA ٧th Edition بدقة في كل من الاستشهاد داخل المتن وقائمة المراجع؛ (ج) وضع الاقتباسات الحرفية بين علامات تنصيص مع ذكر رقم الصفحة، خاصة عند الاقتباس

من المعايير الدولية مثل ISO ٢١٥٠٠ ومرشد (PMI, ٢٠١٧)؛ (د) إعادة صياغة الأفكار بأسلوب الباحث الخاص عند الاستشهاد المعنوي، مع الحفاظ على الإشارة إلى المصدر الأصلي.

كما يتجنب الباحث الانتحال الذاتي بعدم إعادة استخدام نصوص من أبحاثه السابقة دون إشارة، وذلك التزاماً بما نص عليه مكتب نزاهة البحث (ORI, n.d).

٥,٤ النزاهة في تحليل البيانات وعرض النتائج

يلتزم الباحث بالأمانة العلمية في تحليل البيانات بعدة إجراءات: أولاً، الإفصاح عن جميع نتائج الاختبارات الإحصائية (الانحدار المتعدد، تحليل التباين ANOVA، اختبار t)، بما في ذلك النتائج غير الدالة إحصائياً والتي لا تدعم فرضيات الدراسة. ثانياً، عدم التلاعب بحجم العينة باستبعاد الاستجابات التي لا تخدم النتائج المتوقعة؛ فمعالجة القيم المفقودة تتم وفق منهجية واضحة معلنة في البحث (مثل استبعاد الاستجابات الناقصة بأكثر من ٢٠%). ثالثاً، عرض القيود المنهجية للدراسة بوضوح، مثل اقتصار العينة على عدد محدد من الجهات الحكومية أو محدودية التمثيل القطاعي. رابعاً، عرض النتائج التي تكشف عن ضعف في حوكمة بعض المشاريع بموضوعية تامة، حتى وإن كانت محرجة لجهات معينة، لأن ذلك يخدم الهدف الأسمى للبحث وهو تحسين الأداء الحكومي.

٥,٥ إدارة تضارب المصالح

بحكم احتمال عمل الباحث في القطاع الحكومي السعودي، يلتزم بالإفصاح الصريح عن أي علاقة مهنية حالية أو سابقة مع الجهات المدروسة في قسم منهجية البحث. ولتعزيز الموضوعية، يتبنى الباحث الآليات التالية: (أ) استبعاد جهته الحكومية الحالية -إن وجدت- من عينة الدراسة لتجنب أي تأثير مباشر؛ (ب) عدم قبول أي تمويل أو دعم مادي من الجهات المدروسة قد يؤثر على استقلالية البحث؛ (ج) إخضاع النتائج لمراجعة المشرف الأكاديمي د. عبدالحريم نادر بصفته جهة محايدة؛ (د) الإفصاح عن أي علاقة شخصية أو مهنية بأي من المشاركين في الدراسة.

٥,٦ المخاطر الأخلاقية المحتملة وآليات التخفيف

تشمل المخاطر الأخلاقية المحتملة في هذا البحث: (١) خطر تعرّض المشاركين لعواقب وظيفية إذا كشفوا عن ضعف في حوكمة جهتهم؛ (٢) خطر إفصاح غير مقصود عن معلومات حساسة عن المشاريع الرأسمالية الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي (مثل مشاريع نيوم أو القدية)؛ (٣) خطر تحيز الباحث بسبب موقعه في القطاع الحكومي.

وللتخفيف من هذه المخاطر، يتبنى الباحث الإجراءات التالية: أولاً، ضمان السرية التامة وعدم جمع أي بيانات تعريفية. ثانياً، تجنّب الأسئلة المباشرة عن أداء مشاريع بعينها، والاكتفاء بأسئلة عامة تقيس الأبعاد الحوكمية. ثالثاً، الاستعانة بلجنة أخلاقيات البحث في كلية الإدارة بجامعة ميدأوشن لمراجعة الاستبانة والحصول على موافقة رسمية قبل التطبيق. رابعاً، استعراض البحث الكامل من قبل المشرف الأكاديمي قبل أي نشر أو عرض.

الخاتمة

تناول هذا التقرير المنظومة المتكاملة لأخلاقيات البحث العلمي بدءاً من المفاهيم الأساسية وأهميتها في صون مصداقية البحث، مروراً بالمبادئ الجوهرية الأربعة (الأمانة، الموضوعية، السرية، الموافقة المستنيرة)، والقضايا الأخلاقية الخمس (الانتحال، التلفيق، التحيز، انتهاك الخصوصية، تضارب المصالح)، ووصولاً إلى الأطر التنظيمية الدولية والمحلية (لجان IRB، دليل APA السابع، اللجنة الوطنية لأخلاقيات الحيوية بالملكة، ومعايير ISO).

وقد أبرز التقرير -من خلال التطبيق العملي على مشروع بحث الطالب في حوكمة المشاريع الرأسمالية الحكومية- أن الالتزام الأخلاقي ليس مجرد إجراء شكلي، بل هو ضرورة منهجية تنعكس على كل قرار في البحث: من تصميم الاستبانة، إلى جمع البيانات من الموظفين الحكوميين، إلى تحليل النتائج وعرضها. وقد تجلّى ذلك في تبني الباحث منظومة متكاملة من الإجراءات الأخلاقية تشمل الموافقة المستنيرة، وضمان السرية، وتجنب الانتحال، والإفصاح عن تضارب المصالح، وإدارة المخاطر الأخلاقية المحتملة.

وفي ظل التحول الاستراتيجي الذي تشهده المملكة العربية السعودية ضمن رؤية ٢٠٣٠، يقع على عاتق الباحثين الأكاديميين - ومنهم باحثو الماجستير في كلية الإدارة- مسؤولية مضاعفة لإنتاج بحوث تطبيقية تستند إلى بيانات موثوقة تخدم صانعي القرار، دون الإخلال بمبادئ الأمانة العلمية أو إيذاء المشاركين أو الإضرار بالمصلحة الوطنية. ولن يتحقق ذلك إلا بالالتزام التام بأخلاقيات البحث العلمي في الدراسات الحالية والمستقبلية، باعتبارها الضمانة الأهم لتحويل البحث الأكاديمي إلى أداة فاعلة في بناء وطن متقدم ومجتمع حيوي.

أولاً: المراجع باللغة العربية

- اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية. (د.ت.). اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية. مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.
/https://ncbe.kacst.gov.sa/ar
- برنامج التحول الوطني. (٢٠٢٤). وثيقة برنامج التحول الوطني - المرحلة الثانية. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
/https://www.hrsd.gov.sa
- جامعة الملك خالد. (د.ت.). دليل أخلاقيات البحث العلمي. كلية التربية، جامعة الملك خالد.
https://education.kku.edu.sa/sites/education.kku.edu.sa/files/inline-
files/دليل%٢٠%أخلاقيات%٢٠%البحث%٢٠%العلمي.pdf
- جامعة الملك سعود. (د.ت.). أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. كلية الطب، جامعة الملك سعود.
/https://faculty.ksu.edu.sa
- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. (٢٠١٦). رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. gov.sa. ٢٠٣٠.
/https://www.vision2030.gov.sa
- صندوق الاستثمارات العامة. (٢٠٢٤). المشاريع الكبرى. صندوق الاستثمارات العامة. -
https://www.pif.gov.sa/ar/our-investments/giga-project

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- American Psychological Association. (2017). Ethical principles of psychologists and code of conduct (2017 amendments). <https://www.apa.org/ethics/code>
- Belmont Report. (1979). The Belmont Report: Ethical principles and guidelines for the protection of human subjects of research. U.S. Department of Health and Human Services. https://www.hhs.gov/ohrp/sites/default/files/the-belmont-report-508c_FINAL.pdf
- Bovens, M. (2007). Analysing and assessing accountability: A conceptual framework. European Law Journal, 13(4), 447–468. <https://doi.org/10.1111/j.1468-0386.2007.00378.x>
- International Organization for Standardization. (2018). ISO 31000:2018 Risk management — Guidelines. ISO. <https://www.iso.org/standard/65694.html>
- International Organization for Standardization. (2021). ISO 21500:2021 Project, programme and portfolio management — Context and concepts. ISO. <https://www.iso.org/standard/75704.html>

KPMG. (2016). Building on success; Learning from failure: Governance and planning of major capital projects. KPMG International.

Office of Research Integrity. (n.d.). Definition of research misconduct. U.S. Department of Health and Human Services. <https://ori.hhs.gov/definition-research-misconduct>

Project Management Institute. (2017). Governance of portfolios, programs, and projects: A practice guide. PMI.

Resnik, D. B. (2011). What is ethics in research & why is it important? National Institute of Environmental Health Sciences.
<https://www.niehs.nih.gov/research/resources/bioethics/whatis>